النظام السياسي في تركيا بموجب دستور عام ١٩٨٢

منذ ان استولى الجيش على الحكم في ١٢ أيلول ١٩٨٠ كان هناك اتفاق على ان حقوق الإنسان في تركيا قد تعرضت للخرق والانتهاك البالغين بسبب التعذيب في السجون التركية وإحكام السجن الكبيرة ، وعلى الرغم من دعوة بعض القادة في تركيا الى ضرورة الوصول الى تسوية عاجلة قبل فوات الوقت الأ ان جنرالات الجيش في تركيا قد تشددوا في السلوك السياسي الداخلي ، اذ يعتقدون بضرورة إبقاء الحكم العسكري في السلطة لسنوات اخرى اذا ما أريد لتركيا ان لا تعود الى حالة الفوضى السياسية والاقتصادية التي شهدتها في السبعينات ، وفيما يخص الأحزاب السياسية فتصريحات القادة العسكريين أكدت عدم إعطاء فرصة لهم للقيام بأي دور في الساحة السياسية التركية سواء كان وجود هذه الأحزاب قبل الانقلاب أو بعده ، حيث قال كنعان أيفرن عنهم "لقد قمنا بتنظيف قذارتهم ولهذا لن نسمح لهم بإعادة هذه القذارة مرة اخرى " وقد قام الجيش بغلق "اتحاد العمل الثوري" واعتقال ٣٠٦ من أعضائه ، وتم إلقاء القبض على أعضاء فروع الطوارئ في جبهة تحرير الشعب التركي ، وتم القبض على ٥٠٤ من أعضاء الطريق الثوري في انقره .

ونتيجة لهذه الأوضاع في تركيا قام عدد من السياسيين الأوربيين وممثلي الاتحادات بزيارات الى تركيا للتعرف على الوضع هناك ، وتم كتابة تقرير أرسل الى مجلس الجمعية العامة الأوربية التي تعد تركيا عضوا فيها اكد هذا التقرير على انه يثمن دور الجنرالات في تركيا في الاهتمام بمستقبل تركيا وأشار الى ان المطالبات بإنهاء عضوية تركيا في المجلس لن يساعدها في العودة الى النظام الديمقراطي ، وأكد التقرير على ضرورة عودة تركيا الى النظام الديمقراطي بأسرع وقت ممكن . ونتيجة لهذه التطورات قرر كنعان أيفرن تشكيل جمعية استشارية لأعداد دستور جديد أشرفت على تحضيره لجنة من خمسة عشر خبيرا برئاسة أستاذ القانون اورهان الديكا شتي وبالتعاون مع الجمعية الوطنية التأسيسية.

والخطوط العامة للدستور الجديد تنص على تخصيص امتيازات كبيرة للسلطة التنفيذية تفوق ما تمتعت به في الدستور السابق وصانعو الدستور الجديد يقتدون الى حد كبير بالدستور الفرنسي ويريدون إعطاء الرئيس التركي الحق في فرض حالة الطوارئ وحل البرلمان والدعوة الى انتخابات جديدة وبذلك سيكون بإمكانه القضاء على أي محاولة إرهابية ولم يكن واضحا ان كان الرئيس سينتخب بصورة مباشرة كما في فرنسا أو بصورة غير مباشرة عن طريق البرلمان كما في الدساتير التركية السابقة ويتألف الدستور الجديد من مقدمة وسبع أجزاء تتضمن ١٧٧مادة و١٦مادة مؤقتة ، اما السلطة التشريعية فتتألف من مجلس واحد منتخب واقترح أيضا ان يكون

هناك مجلس استشاري ليضم أعضاء المجلس العسكري الحاكم بهدف الاحتفاظ ببعض السيطرة للعسكر على السياسة وتتضمن دستور عام ١٩٨٢مادة شرطية نصت على فرض الحظر على جميع من كان في سدة الحكم بتاريخ ١٢ايلول ١٩٨٢ من المشاركة في النشاطات السياسية لمدة ١٠سنوات والذين كانوا أعضاء في المجلس الوطني التركي الكبير لمدة ٥سنوات والى جانب ذلك فقد منعت المحكمة الدستورية مجموعة من الاحزاب التي كانت قائمة في الستينات والسبعينات مثل حزب العمل التركي وحزب الحركة القومي وحزب السلامة الوطني على أساس انها قائمة على الاشتراكية والفاشية الدينية فضلا عن ذلك الاحزاب يجب ان لا تقوم على أساس طبقة أو جماعة ومن ناحية اخرى أشار دستور عام ١٩٨٢ الى التعليم اذ أصبح التعليم وتدريس الدين والأخلاق تحت سيطرة الدولة ، وبموجب هذا خصصت دورات إلزامية في المدارس الابتدائية والمتوسطة لتدريس الدين والأخلاق اما في حالة الحصول على تعليم ديني خاص (أي تدريس الدين من قبل الأشخاص) فيكون بناءا على طلب وبأسس قانونية ، أوضحت المادة ٢٤من الدستور حرية المعتقد والإحكام الدينية اذ ان الفرد يمارس طقوس العبادة والمراسيم الدينية بحرية شريطة ان لا تتعارض مع الشروط المنصوص عليها في المادة ١٣ من الدستور.

وتشير المادة ٢٤من الدستور الى ان الشخص لا يجبر على العبادة أو الاشتراك في المراسيم الدينية ولن يلام أي فرد أو يتهم بسبب معتقداته الدينية. كما اكد دستور عام ١٩٨٢ على عدم مخالفة مبادئ اتاتورك في الجمهورية والعلمانية والديمقراطية.

محاولة الانقلاب في تركيا عام ٢٠١٦

المحاولة الانقلابية التركية في ١٥ يوليو ٢٠١٦ هي محاولة انقلاب عسكري فاشلة لمجموعة من ضباط القوات المسلحة التركية حسب تأكيد رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم ، وكان قد دبرها فصيل داخل القوات المسلحة التركية وأعلن مدبرو الانقلاب إنشاء مجلس السلم من أجل أن تكون الهيئة الحاكمة في البلد من خلال بيان بث بعد سيطرتهم على قناة تي آر تي الرسمية التركية والذي تضمن خلاله حظر التجول في أنحاء البلاد وإغلاق المطارات، وحسب المصادر العسكرية التركية فان قائدي القوات الجوية والبرية هما من نفذا الانقلاب على الرئيس التركي رجب طيب اردوغان ، وأن محرم كوسا وهو المستشار القانوني لرئيس الاركان هو من خطط للانقلاب.

لقد دعى الرئيس أردوغان في حديث له عبر مواقع التواصل الاجتماعي الناس للنزول إلى الشوارع لصد محاولة الانقلاب ، ووفقا لوكالة أنباء دوغان فإن قسما من الجنود أطلقوا النار على مجموعة من الأشخاص حاولوا عبور جسر البوسفور احتجاجا على محاولة الانقلاب مما أسفر

عن وقوع إصابات، في حين سمع دوي طلقات نارية قرب المطارات الرئيسية في أنقرة واسطنبول. وفي مدينة أنقرة قصفت مروحية تابعة للانقلابيين مبنى البرلمان التركي.

في صباح السبت كان أردوغان قد وصل إلى مطار إسطنبول الدولي وسط ترحيب شعبي وأعلن عن إنهاء محاولة الانقلاب وتحدث بأن المتورطين سيعاقَبون بغض النظر عن المؤسسات التي ينتمون إليها ، وشهدت المدن التركية مظاهرات حاشدة دعما للحكومة الشرعية وللرئيس رجب طيب أردوغان ، ورفضا لمحاولة الانقلاب وحسب مواقع تركية فقد تم عزل ٣٤ من قيادات الجيش التركي بينهم ٥ جنرالات واعتقل ٧٥٤ عسكرياً لهم علاقة بمحاولة الانقلاب وقتل نحو ستين شخصاً وعشرات الجرحى وحسب النائب العام فإن ٤٢ قتيلا سقطوا في أنقرة بينهم ١٢ شرطيا.

لاقت محاولة الانقلاب رفضاً من قيادات حزبية وعسكرية وبرلمانية تركية وكذلك رفض قائد القوات البحرية التركية الأميرال بوسطان أوغلو وزعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض كليجدار أوغلو الذي قال بأن "تركيا عانت من الانقلابات، وأننا سندافع عن الديمقراطية"

احتجز عدد من ضباط الجيش التركي رئيس الأركان التركي خلوصي آكار، حيثُ كان مصيره مجهولاً وتم تحريره فيما بعد، بينما توقف التلفاز التركي الرسمي عن البث بعد فترة من إعلان الانقلاب رسمياً، وأعلن الجيش التركي منع التجوال في كافة ارجاء تركيا، وقد نقلت قناة الجزيرة عن توجه طيب أردوغان من أنقرة إلى إسطنبول، وتم إجراء مكالمة عبر برنامج فيس تايم معه، حيث طمأن المواطنين وطلب منهم الخروج إلى الشوارع والمطارات لرد الانقلاب.

وسادت حالة من الغموض بشان الوضع في تركيا بعد أنباء تحدثت عن محاولة للإنقلاب العسكري في البلاد. وقد ذكر بيان منسوب للجيش التركي إنه تولى السلطة في البلاد ، فيما أكد رئيس الوزراء بن علي يلدريم أن هناك "محاولة غير شرعية" تقوم بها "مجموعة" داخل الجيش، في وقت ذكرت فيه مصادر إعلامية إن جماعة فتح الله غولن تقف وراء هذه المحاولة الانقلابية.

وأضاف بيان الجيش أنه تولى السلطة "للحفاظ على الديمقراطية"، وأن جميع العلاقات الخارجية الحالية للبلاد ستستمر، لكن مصدراً بالرئاسة التركية قال إن البيان الذي صدر باسم القوات المسلحة لم يكن مصرحا به من قيادة الجيش التركي، ومن جهته قال رئيس الوزراء بن علي يلدرم في تصريحات لمحطة إن تي في القناة التلفازية الخاصة "إن بعض الأشخاص نفذوا أعمالا غير قانونية خارج إطار تسلسل القيادة وإن الحكومة المنتخبة من الشعب لا تزال في موقع السلطة وهذه الحكومة لن ترحل إلا حين يقول الشعب ذلك" ، وقد رافق ذلك قطع حركة

المرور فوق جسري البوسفور بين قارتي آسيا وأوروبا، فيما كانت مقاتلات تحلق على علو منخفض فوق أنقره ، الى جانب عمليات تحويل السيارات والحافلات فوق الجسر، اذ كانت هناك مركبتين عسكريتين ومجموعة من الجنود يصطفون عند مدخل أحد الجسرين في كبرى مدن البلاد ، وانتشرت الآليات ومئات من الجنود في الطرقات ومداخل المدن ، وكانت هناك مناوشات واطلاق النار يُسمع في مناطق مختلفة ، وأصدرت السلطات التركية قرارا بحجب موقعي الفيسبوك وتويتر عن البلاد ، ووقف الرحلات المدنية من وإلى مطار إسطنبول، كما شوهدت طائرات تحلق في سماء العاصمة التركية فيما سمع اطلاق نار متقطع في مناطق مختلفة كما اطلقت مروحيات النار على مبنى المخابرات التركية ، وظهر أردوغان في خطاب تلفازي يوم ١٦ يوليو صباحا، وقال: إن "التحرك العسكري خيانة". وتعهد أردوغان بتطهير الجيش قائلا:" هؤلاء الذين قادوا الدبابات عليهم العودة من حيث أتوا." ووصف قادة الانقلاب بـ "الخونة. وفي نفس السياق ألقى الرئيس رجب طيب أردوغان خطابا في فجر يوم السبت وأعلن بأنه سيطهر الجيش من الانقلابيين وأعلن رجوع الدبابات إلى ثكناتها. إلى جانب الاعتقالات والإزاحات في الجيش التركي ، فإنه وبعد فشل الانقلاب أزيل ما يربو على ٢٧٠٠ من العاملين في السلك القضائي اغلبهم من القضاة ، بالإضافة إلى أعضاء في المجلس الأعلى للقضاء ، كما تبعه أصدار السلطات التركية قرار بحظر سفر موظفي القطاع الحكومي خارج البلاد بهدف منع كل من صدر بحقه قرارات اعتقال بدعوى تورطهم في محاولة الانقلاب أو من تم عزله المؤقت عن الوظيفة للتحقيق معه من الهرب إلى الخارج. كما فصلت ٢١ ألف معلم وطلبت توقف عمداء الكليات في الجامعات كافّة عن العمل. يوم الخَميس ٢١ يوليو ٢٠١٦ أعلنَّ نائب رئيس الوزراء التركي نعمان كورتولموش أنَّ تُركيا ستحذو حذو فرنسا وَتُعلق التزامها بِالميثاق الأوروبي لِحُقوق الإنسان وَذلك بعد إعلان حالة الطوارئ لثلاثة أشهر في أرجاء تركيا يوم الأربعاء ، وفي يوم السَبت ٢٣ يوليو ٢٠١٦ أعلن الجَيش التُركي عن فُقدان ٤٢ مروحية حربية قتالية و١٤ سفينة حربية اختفت بكل بساطة منذ محاولة الانقلاب دون أن تترك أثراً يقود لها. وفي يوم الخَميس ٢٨ يوليو ٢٠١٦ وَحَسب قناة سكاي نيوز عربية بِأنَّ الحكومة التركية تُصادق على قرار إغلاق ١٨ قناة تلفزيونية و٣ وكالات و٢٣ راديو و٤٥ صحيفة و١٥ مجلة على خلفية محاولة الانقلاب.